

## أثر كفاءة الادوات الكمية للسياسة النقدية في السلامة المالية للمصارف

### دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية للفترة من (2007-2017)

د. نسرین محمد طاهر سعدي الحكيم، قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك (زائر في جامعة نوروز)، أقليم كردستان العراق

م.م. أكرم صالح يوسف، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة دهوك (زائر في جامعة نوروز)، أقليم كردستان العراق

#### مخلص

هدف البحث إلى التعرف على تأثير الادوات الكمية للسياسة النقدية في السلامة المالية للمصارف، واستند البحث إلى مجموعة من الفرضيات، لتحديد طبيعة الاثر بين المتغيرات المستقلة والمعتمدة. ولغرض اختبار فرضيات البحث، تم استخدام عدد من النسب المالية وفق مؤشرات CAMEL لتحليل البيانات التاريخية للمصارف عينة البحث والمكونة من (7) مصارف للمدة من (2007-2017)، وتم استخدام الادوات الكمية للسياسة النقدية من واقع البيانات المنشورة في البنك المركزي العراقي، وتم استخدام عدد من الاساليب الاحصائية، منها اختبار استقرارية السلاسل زمنية واختبار التكامل المشترك، واختبار الانحدار المتعدد وفق برامج EVIEWS10. وقد تم التوصل من خلال البحث الى جملة من الاستنتاجات، ومن اهمها كون نظام تصنيف CAMEL من الاساليب الاشرافية الفاعلة لتقوم سلامة المالية للمصارف، وتحديد مدى قوة ومثانة مراكزها المالية ومدى قدرتها على التكيف مع أي متغيرات ذات علاقة بنشاطها، كما انه يضمن ان المصارف تسير في الاتجاه الصحيح او عكسه، وضعف ادوات السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي، وذلك بسبب محدودية السوق العراقية للاوراق المالية، إذ ما يزال غير مكتمل الشروط كسوق ثانوي يسهم بتوسيع حركة التداول للاوراق المالية، وهو ما يشكل عبئاً على استخدام الادوات الكمية للبنك المركزي العراقي والاستيعاب للسوق المفتوحة، وكذلك ضعف نسبة الاحتياطي القانوني في التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان، وذلك لأن المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة، بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير. كما قدم البحث مجموعة من المقترحات أهمها تفعيل ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي المتبع حالياً لتحديث وتطوير وزيادة كفاءة سوق الاوراق المالية في العراق، لمواكبة التطورات في الاسواق العالمية، وتطوير الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي العراقي على المصارف العراقية من حيث مدى التزامها بالانظمة والقوانين وتنشيط وتفعيل القطاع المصرفي بما يخدم بناء قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الدولية، ويجب مراعاة السلامة المالية عند رسم السياسة النقدية، لمعرفة حجم واتجاهات الصدمة في جانب الائتمان المحلي، واحتمالات التعثر وتدني نسبة كفاية راس المال، ومن ثم التحوط والحذر من أي مشكلات تطرأ على القطاع المصرفي.

**الكلمات المفتاحية:** السياسة النقدية، الادوات الكمية للسياسة النقدية، السلامة المالية، نموذج CAMEL، سوق العراق للاوراق المالية.

#### 1. المقدمة

وتسعى الدول جاهدة لتحديث وتعميق وتقوية نظمها المالية والمصرفية في الوقت الذي تتطلع فيه إلى تقليل احتمالات تعرضها للهزات والمشكلات والازمات الداخلية والصدمات الخارجية واحتمل موضوع السلامة المالية في المصارف أهمية جوهرية في الوقت الحاضر، بسبب التحديات والمؤثرات التي احاطت بالبيئة المصرفية الحالية بكل ما تحمله من قوى واتجاهات جعلت هذه البيئة بيئة تحيد أفرزت العديد من المشكلات والازمات المالية، ما جعل الجهود المالية والدولية تنصب على كيفية تحقيق والمحافظة على السلامة المالية في المصارف باستخدام نماذج وتقنيات عديدة، منها نموذج CAMEL. بأن مفهوم السلامة المالية مرتبط بشكل مباشر بحركة المؤشرات المالية لدى المصارف والمؤسسات المالية الاخرى، فضلاً عن أن السلامة المالية للمصارف مرتبطة بشكل مباشر بوضع الاقتصاد القومي للبلاد، لهذا فان أي تغيرات تحدث في الاقتصاد القومي، سوف يكون انعكاسها بشكل مباشر على السلامة المالية، ولذلك يستطيع البنك المركزي من خلال ادوات السياسة النقدية الكمية أن يؤثر بشكل مباشر في مؤشرات السلامة

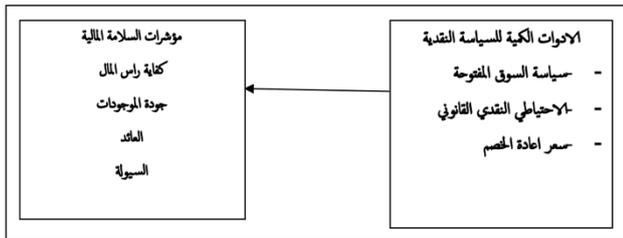
تمثل السياسة النقدية مكان الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية منذ أمد بعيد، فقد عدها الاقتصاديون الكلاسيك المحور الرئيس في السياسة الاقتصادية الكلية، وبذلك كانت الاداة الرئيسية التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي. ونتيجة لذلك نجد أن السياسة النقدية لعبت دوراً بارزاً في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة، وهذا يعني أن السياسة النقدية تحتل مركز الثقل في السياسة الاقتصادية، وبدون التوازن والاستقرار في النقد لا تستطيع السياسة الاقتصادية تحقيق أهدافها. بل سوف يقع الاقتصاد في المشاكل مثل التضخم والركود، وبعبارة أدق لن يحقق هذا الاقتصاد ما يصبو إليه من نمو في الدخل، تشغيل العمالة، تحسين مستوى المعيشة، ولكي تحقق الدولة أهدافها، عليها حسن إدارة السياسة النقدية والاستعانة بالخبراء والمتخصصين عند رسم معالم السياسة النقدية لكي تحقق الاهداف المرجوة. ويعد وجود نظام مالي ومصرفي سليم وفعال قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية بكفاءة من المتطلبات الرئيسية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار،

### 3.2 أهداف البحث

- تمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على أثر الادوات الكمية للسياسة النقدية في السلامة المالية، كما يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف الاتية:
- التعرف على مفهوم السياسة النقدية وأدواتها الكمية.
  - بناء أساس الإطار السلامة المالية في النظام المصرفي باستخدام نموذج CAMEL الذي يعد أحد النماذج الحديثة في النظم المصرفية في العالم.
  - بيان كيفية تطبيق نموذج CAMEL في المصارف العراقية.
  - محاولة الاطلاع على سلامة المالية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية من خلال دراسة عينة من المصارف.
  - قياس و تحليل علاقة الادوات الكمية للسياسة النقدية بالسلامة المالية باعتبارها من الادوات الرئيسية المؤثرة فيها.

### 4.2 أنموذج البحث الافتراضي

- يحدد أنموذج البحث الافتراضي مسارات العلاقة بين الادوات الكمية للسياسة النقدية والسلامة المالية للمصارف، ويتضمن أنموذج الدراسة، المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالادوات الكمية للسياسة النقدية والتي يتوقع أن يكون لها تأثير في المتغير المعتمد والمتمثل بالمؤشرات للسلامة المالية، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (1)



المصدر:إعداد الباحثين.

الشكل 1: أنموذج الافتراضي للبحث

### 5.2 فرضيات البحث

- استكمالاً لمتطلبات البحث تمت صياغة مجموعة من الفرضيات المنبثقة عن أنموذج البحث، وهي كما يأتي:
- الفرضية الاولى: تؤثر الادوات الكمية للسياسة النقدية تأثيراً معنوياً وعكسياً في كفاية رأس المال.
  - الفرضية الثانية: تؤثر الادوات الكمية للسياسة النقدية تأثيراً معنوياً وعكسياً في جودة الموجودات.

المالية، فإحداث تغير في عمليات السوق المفتوحة، و الاحتياطي القانوني، وسعر اعادة الخصم، سوف يؤثر في كل من (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الربحية، السيولة)، وأنطلاقاً من أهمية هذا الموضوع فقد تناولنا أثر الأدوات الكمية للسياسة النقدية في السلامة المالية للمصارف.

### 2. المحور الأول منهجية البحث

#### 1.2 مشكلة البحث

تشكل المصارف أحد المؤسسات المهمة والمحورية من خلال الوظائف التي تؤديها في الحياة الاقتصادية، إذ تسهم في الحياة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي عبر التوسط المالي بين المدخرين والمستثمرين، فهي تعمل على جمع المدخرات من مصادرها المختلفة، ثم إعادة توجيهها نحو القنوات الاستثمارية المختلفة. و بناءً على سبق، تبرز مشكلة البحث في الحاجة إلى نظام تقويم للمصارف، يعطي إشارات واضحة عن حالة المصرف وموقفه المالي من خلال مؤشرات معينة يتم في ضوءها التعرف على مدى احتمالية تعرض المصرف إلى مشكلات وأزمات مالية تؤثر فيما بعد في الهدف المهم للسياسة النقدية الا وهو السلامة المالية، ولهذا فإن النظام المصرفي يحتاج إلى أدوات إنذار تحميه بمجمله من الازمات والهزات المالية. ويمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الاتي:

1-هل تؤثر الادوات الكمية للسياسة النقدية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية؟

#### 2.2 أهمية البحث

أن أهمية البحث تكمن في النقاط التالية:

أ-يربط هذا البحث بين الادوات التشغيلية الكمية للسياسة النقدية وبين العمل المصرفي كوسيط مهم في نقل اثر السياسة النقدية وتحقيق اهدافها الاقتصادية ب-تطرقه الى أحد النماذج المصرفية المهمة لمراقبة أداء المصارف من قبل البنوك المركزية، وتقويم ادائها للحصول على مؤشرات محددة تحمي النظام المصرفي من احتمالية تعرضه الى المشكلات والازمات المالية.

ت-العمل على تعزيز الجهاز المصرفي العراقي من خلال الاعتماد على مؤشرات سلامة مالية لقياس مستوى السلامة المالية والذي سيكون بمثابة حهاز الانذار المبكر لصناع القرار لتفادي الوقوع في المشاكل والازمات التي يتعرض لها الجهاز المصرفي.

يرى بأنها السياسة التي تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية وغير النقدية، التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي (الموالي، 2004 : 26). وينظر إليها ( مسعود، 2005 : 231 ) بأنها تلك الإجراءات التي تستهدف التأثير في حجم الكتلة النقدية من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وذلك باستخدام أدوات السياسة النقدية سواءاً كانت كمية أم كيفية.

وعرفها ( Geanina , 2019: 2 ) بأنها العملية التي تتحكم من خلالها الحكومة أو البنك المركزي، أو السلطة النقدية في المعروض النقدي، وتوافر الاموال، وتكلفة الاموال، أو معدل الفائدة، لتحقيق مجموعة من الاهداف الموجهة نحو تحقيق النمو الاستقرار الاقتصادي والنظام المالي والسلامة المالية للمصارف في البلد.

وبناء على مما سبق، يمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة النقدية بأنها تلك السياسة التي تهدف إلى معالجة المشاكل الاقتصادية، وتحقيق السلامة المالية للمصارف من خلال استخدام أدواتها الكمية.

### 2.3 أساليب السياسة النقدية

هناك اسلوبان لتطبيق السياسة النقدية، وهما: (KIMBERLY AMADEO, 2018, 436)

أ- السياسة النقدية الانكماشية: هدفها الحد من التضخم، بحيث تستخدم رفع أسعار الفائدة، وبيع الأوراق المالية من خلال عمليات البيع والشراء في السوق المفتوح والاحتياطي القانوني وغيرها من الادوات  
ب- السياسة النقدية التوسعية: التي تستخدم للحد من البطالة والركود الاقتصادي، وذلك من خلال خفض الفائدة، وشراء الأوراق المالية لزيادة السيولة، وانخفاض الاحتياطي النقدي القانوني.

### 3.3 أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك أنها تسهم في تحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية، فضلاً لما لها تأثير في حجم النقود وعلى المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وتختلف أهداف السياسة النقدية تبعاً لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات وتتضح مما سبق أن الأهداف الرئيسة للسياسة النقدية تتمحور حول مجموعة من الأهداف، منها

ج. الفرضية الثالثة: تؤثر الادوات الكمية للسياسة النقدية تأثيراً معنوياً وعكسياً في الربحية.

د. الفرضية الرابعة: تؤثر الادوات الكمية للسياسة النقدية تأثيراً معنوياً وعكسياً في السيولة.

### 6.2 عينة وحدود البحث

تمثلت عينة البحث بمجموعة من المصارف التجارية والتي بلغ عددها (7) مصارف والتي تمثل مانسبة (29%) من مجموع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية، علماً انه تم استبعاد المصارف الاسلامية من عينة البحث، بسبب اختلاف عملها عن التجارية، إذ تم اختيار هذه المصارف، لتوفير البيانات الخاصة بها، والتي تتصل بإمكانية حساب المؤشرات المتعلقة بمتغيرات البحث وللمدة (2007) ولغاية (2017). ويمكن إعطاء وصف بسيط لتلك المصارف وكما في الجدول (1):

الجدول 1: المصارف عينة البحث

ت	المصارف	تاريخ الادراج	نوع الملكية	رمز المصرف
1	التجاري العراقي	2004/7/25	مساهمة خاصة	BCOI
2	الموصل للتنمية والاستثمار	2005/9/1	مساهمة خاصة	BMFI
3	الاتحاد العراقي	2006/1/30	مساهمة خاصة	BUOI
4	الشمال للتقويل والاستثمار	2006/9/1	مساهمة خاصة	BNOR
5	اشور الدولي للاستثمار	2007/11/11	مساهمة خاصة	BASH
6	دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	2010/5/11	مساهمة خاصة	BDFD
7	المصور للاستثمار	2008/7/1	مساهمة خاصة	BMNS

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعلومات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية

### 3. المحور الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للبحث

#### 1.3 مفهوم السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية الكلية، شأنها في ذلك السياسة المالية، فهي أحد العناصر الأساسية المكونة لها إذ ان لها تأثير في حالة الاقتصاد الوطني على المستوى الكلي، وعلى السلامة المالية للمصارف. ولقد اختلفت نظرة الفكر الاقتصادي إلى السياسة النقدية عبر مراحل تطورها المختلفة، ويعبر الأدب النقدي بالعديد من المفاهيم للسياسة النقدية، فهناك من

و. ح- الاسهام في تسريع عملية التنمية الاقتصادية وذلك بتوفير المناخ المناسب  
 لتنفيذ المشاريع وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية من  
 خلال تقديم القروض للمشاريع الاستثمارية. (عبد الحميد ، 1997: 288) و (الموالي، 2004 : 27) و (المندلوي ، 2004 : 10):

- أ. تحقيق الاستقرار في الأسعار: تعد من أهم أهداف السياسة النقدية ، إذ تسعى كل دولة إلى تفضي التضخم ومكافئته وفي الوقت نفسه محاولة علاج الكساد والركود الاقتصادي ، فالبنك المركزي لا يتدخل مباشرة لرفع النشاط الاقتصادي ، أو لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي ، ولكنه يسعى إلى الحفاظ على استقرار الأسعار مما قد يسهم وعلى نحو أساس في تخفيف النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات.
- ب. المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل حيث تشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزيد الاستثمار والتشغيل في الإقتصاد القومي.
- ج. المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات: يمكن أن تسهم السياسة النقدية في معالجة العجز في ميزان المدفوعات عن طريق قيام البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم ، فيؤدي هذا بدوره إلى قيام المصارف التجارية برفع أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدة ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الدولة ، ويؤدي خفض مستويات الأسعار الداخلية إلى تشجيع صادرات الدولة وإلى تقليل إقبال المواطنين على شراء السلع الأجنبية ، ومن جهة أخرى يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة داخليا إلى إقبال الأجانب على إيداع أموالهم في المصارف الوطنية ثم إلى دخول مزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

#### 4.3 أدوات السياسة النقدية

يقصد بأدوات السياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تستخدمها السلطة النقدية المتمثلة بالبنك المركزي في التأثير في عرض النقد وتنظيم وتوجيه الائتمان وفقاً للموقف النقدي ، من خلال تحكمها في حجم السيولة النقدية التي تحتفظ بها المصارف ومن ثم التحكم في قدرة هذه المصارف على منح الائتمان وفقاً لمتطلبات السياسة الاقتصادية التي يريها البنك المركزي لتحقيقها (فاضل و اسمايل ، 2019: 79) ومن هذه الادوات مايلي:

#### 5.3 الادوات الكمية، أو العامة (غير المباشرة) للسياسة النقدية

إن هذه الادوات تسعى إلى التأثير في كمية الائتمان وليس نوعيته ، أي بمعنى التأثير في مقدار الاحتياطيات النقدية الموجودة لدى الجهاز المصرفي ، وقد وصفت هذه الادوات بأنها غير مباشرة أي أن تأثيرها في عرض النقد لا يكون تأثيراً مباشراً وإنما يكون التأثير أولاً في المصارف ومن ثم تؤثر هذه المصارف في الائتمان ، وأخيراً يتم التأثير في عرض النقد (فاضل و اسمايل ، 2019: 79).

أ- سياسة السوق المفتوحة: هي إجراء نقدي يقصد منه تدخل البنك المركزي بائعاً أو مشترياً للأوراق المالية بهدف التأثير في قدرة المصارف التجارية على زيادة ، أو تخفيض الائتمان المصرفي ، وذلك إما لتشجيع التوسع بهدف محاربة الركود الاقتصادي ، أو تخفيضه ، بهدف محاربة التضخم وارتفاع الأسعار ، والوصول إلى الاستقرار، والتوازن النقدي. ويقوم البنك المركزي في سوق الأوراق المالية بشراء ما يرغب به من الأسهم والسندات الحكومية ، فيدفع ثمن هذه الأوراق شيكات مسحوبة عليه ، بعدها يقوم البائع بوضع الشيكات لدى المصرف التجاري ، فتزداد

- د. تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف: إن في إمكان السياسة النقدية الاحتفاظ باستقرار أسعار الصرف بواسطة محاولة تحقيق الاستقرار في مستوى الأسعار الداخلية وفي مستوى الإنتاج والاستخدام .
- هـ. تشجيع النمو الاقتصادي ، إذ تهدف السياسة النقدية إلى التأثير في حجم القوة الشرائية للمجتمع نحو التوسع أو الانكماش ، من خلال تأثيرها في عرض النقود ، والهدف من زيادة القوة الشرائية للمجتمع ، هو تنشيط الطلب والاستثمار وزيادة الإنتاج وتخفيض البطالة ، وبالعكس يؤدي تخفيض القوة الشرائية إلى الحد من التوسع في الإنتاج.

وبمعنى آخر: إن رفع سعر إعادة الخصم سيؤدي إلى تقليل قتراس المصارف التجارية من البنك المركزي ، ومن ثم تقليص حجم الائتمان الممنوح و من ثم تخفيض عرض النقد. أما في أوقات الركود الاقتصادي، يلجأ البنك المركزي إلى تخفيض سعر إعادة الخصم مما يحفز المصارف التجارية على تخفيض سعر خصم الأوراق التجارية المقدمة إليها من قبل زبائنها. وهذا سيؤدي بدوره إلى زيادة حجم الائتمان و السيولة النقدية لدى أفراد المجتمع ، كوسيلة لمعالجة الركود الاقتصادي (الطاهر و الخليل ، 2006: 332).

### 6.3 مفهوم السلامة المالية

لقد أكتسب موضوع السلامة المالية في النظام المصرفي أهمية كبيرة في الآونة الأخيرة بعد الالتزامات العديدة التي عصفت بالنظم المالية والمصرفية الدولية وقد تركت آثاره سلبية على معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي فيها. لذلك تطرق الكتاب والباحثون إلى مفهوم السلامة المالية من وجهات نظر مختلفة، فقد عرفها (Mishkin & Eakins , 2000: 523) من وجهة نظر المخاطرة بأنها عملية تقويم مركز العمليات وأنشطة المصرف من خلال مراقبة المخاطرة .

بينما عرفها (Financial stability Review , 2006: 103) من ناحية الوظيفة بأنها التقويم المتخصص للاستقرار النظام المالي ، بهدف تحديد حالة أي ضعف موجود فيه في أي فترة زمنية.

في حين عرفها (Flannery , 2007 , 2) من حيث ادواتها بأنها وضع المعايير وتحسين الرقابة التي تؤدي إلى الاسهام في تحقيق الاستقرار المالي.

ويشير البعض إليه من منظور الاستقرار المالي بوصفه مرادفاً للسلامة المالية ويعرفها بأنها الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على مقابلة متطلباته ومن ثم تعزيز الاداء الاقتصادي وتراكم الثروة (1: Gjdrem , 2005).

كما أن (2 : Shinasi , 2004) عرف السلامة المالية بأنها الحالة التي فيها المصرف يخصص موارده بكفاءة بين الأنشطة ويدير ويقدر المخاطر المالية ويمتص الخسائر .

وعرفها (يوسف ، 2019: 289) بأنها الاجراءات الرقابية الاحترازية كافة التي يستخدمها المصرف من أجل الوقوف على سلامة المركز المالي للمصرف بما يساعد على تجنب الالتزامات المصرفية.

السيولة في المصارف التجارية وترتفع قدرتها على زيادة الائتمان المصرفي للأفراد و الشركات . ويهدف البنك المركزي من وراء هذه السياسة الخروج من حالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، أي تقوم المصارف التجارية بزيادة حجم الائتمان المصرفي للأفراد و الشركات و الراغبين و الجمع يعلم أن المصارف تخفض الائتمان في حالات الركود ، أما عندما ترى هذا الاجراء النقدي من البنك المركزي ، فإنها تعلم بأنها إشارة واضحة للتوسع في منح الائتمان المصرفي ، و بالنتيجة يزداد حجم السيولة في السوق ويتجه الاقتصاد باتجاه الراجح الاقتصادي. و يتدخل البنك المركزي تبعاً للأوراق المالية من الأسهم والسندات و السندات الحكومية وغيرها ، ولكي يحفز الأفراد على شراء هذه الأوراق التي يرغب ببيعها بالسرعة اللازمة، يقوم بتخفيض سعرها عن الأسعار السائدة في السوق ، وفي هذه الحالة يتدافع المضاربون للشراء رغبة في زيادة ارباحهم ، وكذلك تقوم المصارف التجارية نفسها بشراء السندات رغبة في تحقيق الأرباح . إن عملية البيع هذه سوف تسحب السيولة من الأفراد و المصارف لتجتمع في البنك المركزي، وخبأة تجد المصارف التجارية نفسها غير قادرة على منح الائتمان المصرفي فينخفض حجم الائتمان المصرفي في الاقتصاد الوطني. فضلاً عن ذلك فإن المصارف التجارية تفهم هذه السياسة بأنها توجه نحو تخفيض القروض ، فتبدأ بتعديد إجراءات منح الائتمان المصرفي مما يؤدي إلى انخفاض حجم السيولة في الاقتصاد الوطني. إن هدف هذه السياسة، هو محاربة التضخم وارتفاع الأسعار ، فعندما تخفض المصارف قروضها هذا يعني تراجعاً في حجم السيولة في الاقتصاد ، عندها تبدأ الأسعار بالتراجع ، ويكون البنك المركزي قد نجح في محاربة التضخم (كنعان ، 2012: 266).

ب- يمثل الاحتياط الإلزامي (الاحتياطي النقدي القانوني): بما يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية من الاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع كاحتياطيات ومن دون مقابل وقابل للتعديل بالزيادة أو النقص بحسب الظروف الاقتصادية السائدة ، وتستخدم هذه السياسة بهدف الزيادة أو الحد من مقدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان ومنح القروض لزبائنها وذلك برفع أو خفض نسبة الاحتياطي القانوني (كورماركي ، 2013: 63).

ت- سعر إعادة الخصم: إن سعر إعادة الخصم هو السعر الذي يفرضه البنك المركزي على المصارف التجارية الراغبة في إعادة خصم الأوراق التجارية المتجمعة لديها . والتي قامت هي بخصمها لصالح زبائنها في وقت سابق ، وفي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم للأوراق التجارية التي يرغب الزبائن من أفراد المجتمع بخصمها، مما يؤدي إلى تقليل الأوراق التجارية المقدمة للخصم لديها.

إن تحقيق والمحافظة على الاستقرار والسلامة المالية للدول المختلفة يستوجب تبني سياسة مالية ذات شقين ، وهما (الامام ، 2010: 13):  
 -وقائي موجه نحو الحيولة دون وقوع الازمات والمشكلات في النظام المالي ، ومن الامثلة على الحالات التي يكون النظام المالي في ضائقة هي: وجود مشكلات في السيولة و التدهور الذي يعتري نوعية الموجودات ، نظراً لزيادة القروض الرديئة والمتعثرة و زيادة التركز الائتماني في قطاعات عرضة للتقلبات. و تؤكد الاجراءات الوقائية التي تحول دون ذلك على ضرورة استمرار الرقابة والإشراف على المصارف والمؤسسات المالية بصورة منتظمة وذلك بهدف تحقيق سرعة التشخيص المبكر (الانذار المبكر ) لنقاط الضعف في أي جزء من النظام المالي.  
 ب-علاجي في طبيعته ، ويسعى إلى احتواء الازمة وتطويقها في أسرع وقت ممكن ومنع انتشار العدوى فيها.

### 10.3 مؤشرات السلامة المالية

لتفادي الازمات المالية التي يمكن أن تصيب النظم المالية في الدول المختلفة والتي تترك أثراً سلبية كبيرة على اقتصاديات تلك الدول ، بدأت المنظمات المالية الدولية كهندوق النقد الدولي بالعمل على اشتقاق مؤشرات السلامة المالية على مستوى الاقتصاد الكلي ، لتكون جرس إنذار مبكر عن مدى حساسية تعرض القطاع المصرفي للازمات ، لذلك بدأ الاعتماد على مؤشر (CAMELS) في (13) نوفمبر (1979) من قبل المؤسسات المالية الفدرالية ومن ثم تم اعتماده من قبل إدارة الاتحاد الائتماني لكونه اداة فعالة للاشراف و تقييم سلامة المؤسسات المالية (Dang , 2011: 16). وتعدالولايات المتحدة الامريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها في عام (1929) واعلن بموجبها عن إفلاس أكثر من (4000) مصرف محلي ، وكان ذلك أحد أسباب إنشاء مؤسسة ضمان الودائع المصرفية ، إذ تعرض النظام المصرفي بأكمله لظاهرة فقدان الثقة وتدافع الجمهور نحو المصارف لسحب ودائعهم ، ثم حدث انهيار مماثل في عام (1988) أدى إلى فشل (221) مصرف. إذ ظل البنك الاحتياطي الفدرالي يقوم المصارف ويمد المصارف بنتائج التصنيف دون نشرها للجمهور إلى أن تمكنت السلطات المصرفية بالتنبؤ بالانهيار قبل حدوثه فقل العدد إلى 3 فقط في عام (1988) (زغود ، 2015: 56-57) وحيث تم اعتماد على خمسة معايير في بداية تأسيس النموذج المكون من جودة راس المال و جودة الموجودات وجودة الادارة وجودة العائد و جودة (Kiran , 2018: 258).

ومن وجهة نظر الباحثين: فهي الاجراءات الرقابية والادوات السياسية النقدية كافة التي يقوم المصرف بدراستها من اجل الوقوف على نقاط القوة والضعف للمصرف للوصول الى السلامة المالية بما يساعد من تقليل الخسائر.

### 7.3 أهمية السلامة المالية

إن الدول تعمل وبشكل كبير على سلامة المالية، لأن حدوث أي أزمة مالية في مصارف تلك الدول ، فإنها ستتحمل تلك الدول تكاليف إعادة العافية إلي حمازها المصرفي هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى تعد المصارف حلقة وصل بين المقرضين والمودعين وأي أزمة تتعرض لها المصارف سوف تؤثر في ثقة الزبائن المحليين والاجانب ، لذلك تحرص المصارف على سلامة المالية بكل الجوانب ، لما لها أهمية بالغة في الاقتصاد إن أهمية السلامة المالية تكمن في الاتي (يوسف، 2019: 290):

- أ. تسمح السلامة المالية بأن يكون تقييم القطاع المالي والمصرفي مبنياً على مقاييس كمية موضوعية.
- ب. تساعد على تكريس مبدأ الشفافية والافصاح وإتاحة المعلومات كافة لزبائن السوق والجمهور.
- ج. مقاييس تسمح بمقارنة الاوضاع من خلال المؤشرات عبر النظم المصرفية
- د. تعتمد على كشف مخاطر انتقال عدوى الازمات والصدمات المصرفية.
- هـ. تعمل كمؤشرات إنذار مبكر عن الازمات والصدمات المصرفية.

### 8.3 أسباب قيام البنوك المركزية بصيانة سلامة واستقرار نظامها المالية:

- تسعى البنوك المركزية إلى صيانة سلامة واستقرار نظمها المالية مستندة الى ثلاثة اسباب اساسية وهي (الامام ، 2010: 11):
- أ. إن المؤسسات المالية وبالاخص المصارف لها أدوار محممة تؤديها كمؤسسات وسيطة وهي كأدوات تسلك انتقال للسياسة النقدية في الاقتصاد ، وهذه المصارف تتعرض جوهرياً إلى مستويات عالية من المخاطر في عملياتها ، لهذا فهي تشكل عامل عدم استقرار محتمل مهم للنظام المالي لذلك تسعى البنك المركزي من خلال ادوات السياسة النقدية التأثير على المصارف لتقليل حجم المخاطر.
  - ب. ب-عدم الاستقرار المالي يولد كلفاً مالية كبيرة عند محاولة تخفيفه او تعديله.

### 9.3 سياسات تحقيق السلامة المالية Financial Soundness Policies

السلطات الرقابية في قراراتها (أحمد ، 2005: 3). وترى (بورقية ، 2011: 72-73) بأنه يتمثل طريقة في مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وتعد هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التنقيش اميداني إذعملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بنتائج معيار والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات .

وعرفه ( تريعة ، 2015: 32 ) بأنه من الأساليب الفعالة لتقييم أداء المصارف وتحديد مدى قوة ومثانة مراكزها المالية و أوضاع الإدارة بها ومن ثم مدى تحديد قدرتها على التعامل و التكيف مع أي متغيرات ، أو مستجدات ذات علاقة بنشاطها والتعرف على عناصر القوة والضعف في أداء المصارف.

وعرفه (القيسي — ، 2017 : 462) بأنه أداة تقييم شمولية تستخدمها الهيئات الرقابية ، بهدف تقييم المثانة المالية للمؤسسات المصرفية.

### 12.3 مميزات نموذج CAMEL

يمكن تلخيص أهم مميزات نظام CAMEL في النقاط الآتية (تريعة، 2015: 34):

- أ. تصنيف المصارف وفق معيار موحد.
- ب. توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- ج. اختصار زمن التقييم بالتركيز على أربعة بنود رئيسة وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- د. الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.
- هـ. عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقياً لكل مصرف على حدى و لكل مجموعة متشابهة من المصارف ورأسياً لكل عنصر- من عناصر الأداء المصرفي الاربعة المشار إليها للجهاز المصرفي ككل.

### 13.3 فوائد استخدام نموذج CAMEL

هناك العديد من الفوائد التي يحصل عليها المصرف من خلال استخدام نموذج CAMEL للسلامة المالية و منها (القيسي ، 2017 : 465):

- أ. الاقتصاد في استخدام الموارد: وهي مدى كفاءة المصرف في الحصول على الموارد الاقتصادية الجيدة بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يتطلب وجود نظام رقابي فعال داخل المصرف.
- ب. الكفاءة: والتي تعكس مدى نجاح المصرف في استخدام أقل كمية من

ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الاوضاع المالية للمصارف ، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالمصارف ، ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الاحصائي التقليدي الذي كان متبعاً ، كما اثبتت الدراسات أيضاً مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالمصرف قبل كشفها عبر آلية السوق والاسعار ، ولذلك فقد طالب الكثير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر- هذه النتائج للجمهور بغرض تملكهم الحقائق و من ثم تحسين مقدرتهم في التقييم واختبار التعامل مع المصارف ذات المخاطرة الأقل والاداء الافضل ، ورأى هؤلاءالباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار (CAMEL) ضمن البيانات السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور ، ومن ثم تحقيق قدر عال من الشفافية يساعد على فرص انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الاساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل (11) للرقابة المصرفية (سهام ، 2014: 9)

### 11.3 مفهوم نموذج CAMEL

إن نموذج CAMEL هي نموذج لتقييم المصارف ويعد أداة رقابية فعالة لتقييم مدى قوة المصارف على أساس موحد ولتحديد المصارف التي تحتاج إلى اهتمام وعناية خاصة من قبل السلطات الرقابية ، وهذا النموذج يأخذ بالاعتبار بعض العوامل المالية والإدارية والالتزام بالأنظمة والتي هي متشابهة لكل المصارف ، وبموجب هذا النموذج فإن الجهة الرقابية تسعى إلى التأكد من أن كل المصارف تقم على أساس موحد وشامل، وإن اهتمام السلطات الرقابية ينصب بالدرجة الأولى على تلك المصارف التي تظهر نوعاً من مؤشرات الضعف المالية و العملية ، و كذلك فإن نظام التقييم الموحد يستخدم كأداة مفيدة للتعرف على المصارف التي فيها مشكلات وتصنيف المصارف الضعيفة في خانة واحدة ، وبمن ثم فإن نظام التصنيف يساعد المؤسسات ذات العلاقة للقيام بمهمتها ، وهي الحفاظ على الاستقرار وثقة الجمهور بالنظام المصرفي ، وأن الغرض من استخدام نظام التقييم، هو تحديد الظروف المصرفية الكلية بطريقة شاملة وموحدة للمصارف و تحديد نقاط الضعف و القوة في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية والتي قد تؤدي إلى انهيار المصرف إذا لم يتدخل البنك المركزي لإيقاضه ، و يعرف نموذج (CAMEL) بأنه عبارة عن مؤشر سريع الإلمام بحقيقة الموقف المالي لأي مصرف ومعرفة درجة تصنيفه وهو يعد أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق الرقابة الميدانية وتعتمد عليه

-تتيح نتائج القياس مؤشرات قيمة للسلطات الرقابية والإدارات الداخلية للوقوف على حقيقة كفاية رأس المال والتي تعتبر عاملاً محورياً في تحقيق السلامة المصرفية. -تعطي نتيجة القياس مؤشراً مهماً للمخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها المصارف ، مما يساعد السلطات والإدارات الداخلية على اتخاذ التحولات اللازمة مبكراً ، كالأجراءات المتعلقة برفع رأس المال. قد تكشف النتائج الحاجة إلى إعادة النظر في أسس الضوابط الاحترازية المطبقة، إلى جانب إعادة النظر في نظم وأطر الرقابة الداخلية للمصارف بما في ذلك الهياكل الإدارية. وعمدت سلطة النقد في سبيل تحقيق هدف كفاية رأس المال إلى الجمع بين متطلبين أساسيين هما (عابد ، 2014: 12):

أ. ضرورة احتفاظ المصارف بنسبة كفاية لرأس المال لا تقل (12%) كحد أدنى.

ب. ضرورة احتفاظ المصارف براس مال لا يقل (50) مليون دولار لكل مصرف، وكلا المتطلبين متلازمين وتحقيق احدهما لا يعنى المصرف من تحقيق المطلب الاخر.

ويقيس كفاية راس المال بموجب نموذج CAMEL بمجموعة من المؤشرات، منها (بن سفاع ، 2008: 13):

أ. رأس المال/الموجودات ذات المخاطرة

ب. مجمل رأس المال والاحتياطيات/مجمل الموجودات.

ج. مجمل رأس المال والاحتياطيات/مجمل القروض.

د. مجمل رأس المال والاحتياطيات/مجمل الودائع.

### 2.15.3 جودة الموجودات: Assets quality

تعد جودة الموجودات جانباً مهماً في تقييم السلامة المالية للمصارف، بشكل عام تعتمد درجة مصداقية معدلات رأس المال على درجة موثوقية مؤشرات جودة ونوعية الموجودات ، كما أن مخاطر التعسر- في المصارف تأتي في الغالب من نوعية الموجودات وصعوبة تسيلها ، ومن هنا تأتي أهمية مراقبة المؤشرات التي تدل على جودة الموجودات ، إن مؤشرات جودة الموجودات يجب أن تأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان المتضمنة في العمليات خارج الميزانية، مثل الوكالات والرهانات والتجارة بالمشقتات (سهام ، 2014: 11). ويقيس جودة الموجودات بالمؤشرات التالية (بن سفاع ، 2008: 14)

أ. مجمل الموجودات المحققة للإيرادات/ مجمل الموجودات.

ب. مجمل الموجودات ذات المخاطرة/ مجمل الموجودات.

المدخلات لانتاج أكبر قدر من المخرجات.

ج. الفاعلية: والتي تعكس مدى تحقيق المصرف لأهدافه الرئيسة والفرعية، وومدى انسجام الأهداف المحققة والأساليب المتبعة في تحقيقها مع الأهداف المخطط لها، وتكشف الانحرافات وأسبابها وسبل تصحيحها وتلافيا في المستقبل.

### 14.3 عيوب وانتقادات نموذج CAMEL

يمكن تلخيص أهم عيوب CAMEL في النقاط الاتية (زغود، 2015: 61):

أ. أعطى المعيار أوزاناً ثابتة للعناصر المكونة للمعيار بصرف النظر عن الأهمية النسبية لكل عنصر وهذا يقلل من كفاءة المعيار ودقته في التحليل والاعتماد على النتائج التي يتم الوصول إليها، و حتى لو تم التوصل لأوزان مناسبة لكل عنصر- فإنه من الصعوبة بمكان تثبيتها طوال فترات التقييم دون إعطاء اعتبار للمتغيرات وهذا أيضا قد يقلل من دقة المعيار وأهمية نتائجها.

ب. يعتمد المعيار على تقييم المصارف لمجموعات متشابهة حسب حجم الموجودات وأن متوسط قيم النسب المستخدمة يعبر عن المجموعة ككل، هذا على الرغم من أن المتوسط يختلف اختلافا ملحوظا من مصرف لآخر داخل المجموعة نفسها ومن ثم فهو لا يعبر عن حقيقة أوضاع المجموعة.

ج. يعتمد المعيار على قياس الأداء استنادا على المصارف الأخرى المكونة للمجموعة الشبيهة ، وعليه ففي حالة حدوث أي تغيير هيكلي يطرأ على أداء تلك المجموعة أو على أداء النظام المصرفي ككل فإنه عادة لا يتم تغيير مؤشرات التقييم وفقا لذلك عند احتساب درجات التصنيف النهائي.

### 15.3 عناصر نموذج CAMEL

#### 1.15.3 كفاية رأس المال Capital Adequacy

تعتبر كفاية رأس المال عن قوة الداخلية للمصارف على مواجهة الازمات المالية التي يمكن ان تصب بنود الميزانية العمومية لهذه المصارف ( Mohiuddin , 2014: 152) وتكمن أهميتها في أنها تأخذ بنظر الاعتبار أهم المخاطر المالية مثل مخاطر أسعار الصرف ، ومخاطر الائتمان ، ومخاطر الاسعار الفائدة ، فضلاً عن احتساب مخاطر البنود مثل المخاطر المتاجرة بالمشقتات المالية. فضلاً عن احتساب مخاطر البنود خارج الميزانية مثل مخاطرة المتاجرة بالمشقتات المالية. فضلاً عما تقدمه، فإن قياس كفاية راس المال والوقوف على حقيقة الموقف المالي للمؤسسات المالية اكتسب أهمية كبرى في الاونة الاخيرة على المستوى الدولي للأسباب الاتية (قاسم ، 2008: 12):

### 3.15.3 جودة الإدارة

فيها ، ويمكن التعرف على وضع السيولة لدى المصرف من خلال عدة نسب ، تعطي جميعها دلالة على وضع السيولة في المصرف ، وقدرته على مواجحة المخاطر المتوقعة التي قد تنجم عن نقص السيولة لأي سبب من الاسباب (سهم، 2014: 12) ، ومن نسب السيولة المستخدمة (بن سفاع ، 2008: 15)

- الموجودات المتداولة/مجمّل الموجودات.
- الموجودات المتداولة/مجمّل الودائع.
- الموجودات المتداولة/ المطلوب المتداولة.

#### 4. المحور الثالث: الجانب التحليلي للبحث

##### 1.4 عمليات السوق المفتوحة

يتضح من الجدول (2) أن مبيعات الدولارات في العام (2007) كانت (681) مليار دولار بعدها بدأ بالانخفاض الكبير في عام (2008) لتصل إلى (2.501) اي انخفض بمعدل (99-%). وبعدها بدء بالانخفاض الطفيف لتصل إلى (2.831) مليار دينار أي انخفض بمعدل (13.19%) في العام (2009) وبعدها في العام (2010) بدء بالارتفاع الطفيف لتصل إلى (3.401) مليار دينار ، وبعدها في عام (2011) شهد ارتفاعاً طفيفاً حتى وصل إلى (3.940) وفي العام (2012) ارتفع مبيعات الدولارات لتصل إلى (4.0999) كما بدأ بالانخفاض في عام (2013) لتصل إلى (4.777) وانخفض في عام (2014) لتصل إلى (3.920) ويمكن أن نرجع سبب هذا الانخفاض إلى قيام البنك المركزي بإصدار تعليمات بشأن فرض قيود جديدة على المصارف كرد فعل للمخاوف بشأن غسيل الاموال والتدفقات الخارجية غير القانونية للنقد الاجنبي والمرتبطة بزيادة الطلب على العملة الاجنبية. وبعدها في العام (2015) انخفضت مبيعات الدولارات لتصل إلى (3.415). ثم بعدها شهد عام (2016) ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى (3.567). ثم بعدها شهد عام (2017) ارتفاعاً طفيفاً لتصل إلى (3.467) وذلك بسبب التشدد في عملية متابعة العملة الاجنبية التي يقوم البنك المركزي ببيعها سواء للمصارف او الشركات التحول المالي.

أما بالنسبة مشتريات الدولارات فكانت في العام (2007) (5.000) بعدها بدأ بالارتفاع في العام (2008) لتصل إلى (6.000) ثم انخفضت إلى (3.500) في عام (2009) ثم بدأ بالارتفاع مرة أخرى لتصل إلى (6.000) في العام (2010) ثم بدء بالارتفاع لتصل إلى أعلى ارتفاع له في عامي (2011) و (2012) بمبلغ (8.000) ثم بدء بالانخفاض لتصل إلى (3.500) في عامي (2013) و (2014) ثم انخفض مرة

جودة الإدارة هي مفتاح لسلامة المصارف ، إلا أن معظم مؤشرات جودة الادارة تطبق في المؤسسات الفردية وليس من السهل اخذ مؤشرات تجميعية ، وهي كذلك مؤشرات نوعية وليس كمية ومعظمها يطبق ضمن مخاطر العمليات ، إلا أن هناك بعض المؤشرات الكمية التي يمكن الاعتماد منها(محمد، 2010: 20):

- أ. معدلات الاتفاق: إن ارتفاع نسبة النفقات إلى الإيرادات يمكن ان يعكس عدم فاعلية الإدارة.
- ب. نسبة الإيرادات لكل موظف: إنخفاض الإيرادات إلى عدد الموظفين يعكس عدم كفاءة المؤسسة المالية.
- ج. التوسع في إعداد المؤسسات المالية: قد يعكس التوسع بيئة تنافسية سليمة إلا أن بعض حالات التوسع قد تعكس عدم الصرامة في إجراءات التأسيس ، وضعفاً في أساليب الرقابة على المؤسسات المالية.

### 4.15.3 الربحية أو العائد Earning

تأتي أهمية هذا النوع من المؤشرات بكونها تعكس الأثر المزدوج للكفاءة الانتاجية على ربحية الموجودات، والعائد على حق الملكية من خلال الرافعة المالية، وكما إنخفاض هذه النسبة يمكن أن يدل على وجود معوقات في ربحية المصارف يجب تجاوزها، فإن ارتفاع هذه النسب بشكل كبير قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية عالية المخاطر ويمكن قياس هذا العنصر- بالمؤشرات التالية ( الخطيب، 2005: 227-283) و (بن سفاع ، 2008: 15).

- أ. معدل العائد على حق الملكية.
- ب. العائد على الموجودات.
- ج. صافي ربح العمليات / مجمّل الموجودات
- د. المصاريف العامة والادارية / مجمّل الموجودات.

### 5.15.3 السيولة Liquidity

يقصد بالسيولة هي مقدرة المصرف على الوفاء بسحوبات المودعين من جانب ، ومن جانب آخر تلبية احتياجات المقرضين في الوقت المناسب دون الاضرار إلى بيع أوراق مالية بخسائر كبيرة أو الاقتراض بمعدلات فائدة مرتفعة ، ومن ثم التعرض إلى العديد من المخاطر جراء نقص السيولة اللازمة (الشمرى ، 2006: 43) كما يعد توفير السيولة من العوامل الضرورية لدى المصرف، كونهما يزيد من ثقة المودعين والدائنين ، وتجنب المصرف بيع أية موجودات لا يرغب في بيعها أو اللجوء إلى الاسواق المالية ودفع تكاليف إضافية بهدف تمويل الحاصل

استمرار الايداعات لمدة (14) و (30) يوماً وبصورة دورية (التقرير السياسية النقدية ، 2017).

أخرى لتصل إلى (2.700) في عام (2015) ثم وصلت إلى أدنى مبلغ في عام (2016) والبالغ (2.565) وبعدها في عام (2.17) ارتفع لتصل إلى (4.200).

#### 2.4 الاحتياطي القانوني

يتضح من الجدول (2) أن الاحتياطي القانوني في عام (2007) كان (12.084.441) مليار دينار ثم بدأ بالارتفاع الكبير ليصل إلى (19.993.302) مليار دينار في عام (2008) وبعدها بدأ بالانخفاض الكبير ليصل إلى (9.416.761) مليار دينار في عام (2009) ويمكن ان نرجع سبب هذا الانخفاض إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية من (75%) إلى (25%) وهذا نتيجة لتحسن الظروف الامنية والاقتصادية للبلاد ولغرض تشجيع الاستثمار في هذا العام. وبعدها في عام (2010) بدأ الانخفاض بشكل طفيف ليصل إلى (7.155.093) مليار دينار ويمكن ان نرجع سبب هذا الانخفاض إلى تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الحكومية من (25%) إلى (20%). وبعدها في عام (2011) بدأ بالارتفاع الطفيف ليصل إلى (7.814.853) مليار دينار ثم بدء بالارتفاع المستمر للغاية عام (2014) لتصل إلى (10.576.103) مليار دينار. ثم بعدا بدأ بالانخفاض المستمر حتى عام (2017) ليصل إلى (6.505.171) مليار دينار ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى تعديل نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع إذ بلغت نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الجارية (15%) ولباقي أنواع الودائع (10%) مع الاستمرار باطلاق نسبة (50%) من نسبة الاحتياطي القانوني للمصارف لشراء حوالات خزينة جمهورية العراق بهدف تمويل عجز موازنة الدولة.

#### 3.4 رصيد تسهيلات الايداع القائم (سعر إعادة الخصم)

يتضح من الجدول (2) ان رصيد تسهيلات الايداع القائم للعام (2007) كان (2211) مليار دينار، ثم بعدها بدأ بالانخفاض ليصل إلى (940) مليار دينار في عام (2008) ثم ارتفع في عام (2009) ليصل إلى (3.803) مليار دينار عراقي ويعود السبب في ذلك الارتفاع إلى ارتفاع سعر الفائدة عليها إلى (5%). وبعدها في عام (2010) بدأ بالانخفاض ليصل إلى (1.066) مليار دينار وبعدها بدأ بالارتفاع المستمر لعام (2013) ليصل إلى (3.134) مليار دينار، وبعدها بدأ بالانخفاض المستمر ليصل إلى (151) مليار دينار في عام (2017) ويمكن ان نرجع سبب ذلك الانخفاض إلى ايقاف السماح بالاستثمار للمصارف الحكومية (الرافدين والرشيدي والمصرف العراقي للتجارة والصناعي والزراعي التعاوني والعقاري) في هذه الادوات وبموجب قرار مجلس الادارة (المرقم 139 عام 2017)، فضلاً عن

الجدول 2: الادوات الكمية للسياسة النقدية

السنوات	نافذة بيع العملة	مبيعات	مشتريات	الاحتياطي القانوني الودائع	رصيد تسهيلات
	الدولارات	الدولارات	(مليار دينار عراق)	الاداءع القائم 7 أيام	(مليار دينار عراق)
2007	681	5,000	12,084,441	2,211	
2008	2,501	6,000	19,993,802	940	
2009	2,831	3,500	9,416,761	2,803	
2010	3,401	6,000	7,155,093	1,066	
2011	3,940	8,000	7,814,853	2,470	
2012	4,099	8,000	8,624,023	3,115	
2013	4,777	3,500	9,870,155	3,134	
2014	3,920	3,500	10,576,103	383	
2015	3,415	2,700	9,390,493	332	
2016	3,567	2,565	8,707,551	327	
2017	3,467	4,200	6,505,171	101	

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

#### 4.4 تحليل مؤشرات CAMEL

سيتم في هذا المحور تحليل البيانات الخاصة بالمصارف عينة البحث وفق نموذج CAMEL إذ تم استخدام أربعة مؤشرات لأنموذج المستخدم ، وتم استبعاد مؤشر الإدارة، بسبب حاجته إلى مجموعة من الاسئلة الخاصة بالإدارة والتي يصعب الحصول عليها ، واقتصرت هذا المحور على تحليل البيانات الكمية دون البيانات النوعية وكالاتي:

##### 1.4.4 تحليل مؤشر كفاية رأس المال (Capital)

وتم احتساب هذه النسبة من واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة عن طريق قسمة رأس المال إلى مجمل الموجودات ذات المخاطرة ، وتم استخلاص النتائج الموضحة في الجدول (3) إذ تبين ان هذه النسبة بلغت (97.59) للمصارف كافة وللسنوات البحث كلها، وهذه النسبة تشير إلى أن المصارف المبحوثة تزداد فيها نسبة كفاية رأي المال بشكل يسهم في سلامة المالية للمصارف ، وكذلك يسهم في تغطية المخاطر التي يتعرض لها المصرف ، وكانت النتائج التفصيلية لتحليل نسبة كفاية رأس المال كالاتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: سجلت المصارف المبحوثة أعلى نسبة لكفاية رأس المال والذي يفوق المتوسط العام في السنوات (2017) ، (2016) ، (2007) ، وبنسبة (172.17%) ، (160.60%) ، (115.14%) حسب الترتيب ، التنازلي للنسب ، وارتفاع هذه النسبة

النسبة مما يعني توافق المصرف مع متطلبات هذه اللجنة بأكثر من مما هو مقرر.

الجدول 3: نسبة كفاية رأس المال للمصارف عينة البحث

المصارف السنوات	المصرف التجاري العراقي	المصرف الموصل للتنمية والاستثمار	المصرف الائتصاد العراقي	مصرف الشمال	مصرف اشور الدولي	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	مصرف المنصور للاستثمار	مصرف المتوسط
2007	41.97	95.48	345.77	85.36	62.70	91.16	83.57	115.14
2008	43.01	58.89	267.09	100.57	48.08	86.61	56.71	95.71
2009	45.45	75.19	85.83	58.90	60.72	49.46	88.58	66.30
2010	58.58	60.47	110.84	37.22	93.75	45.96	66.27	67.58
2011	97.59	64.17	105.77	44.92	129.30	27.92	62.14	75.97
2012	91.78	82.82	47.53	39.23	92.65	37.91	74.44	66.62
2013	137.43	107.93	74.09	42.77	168.01	42.53	48.55	88.76
2014	90.73	102.67	67.40	49.41	200.01	46.42	46.57	86.12
2015	6.86	113.79	48.42	52.65	241.25	51.67	34.45	78.44
2016	92.11	108.81	77.5	67.67	606.71	24.90	147.34	160.60
2017	86.99	96.80	72.74	67.11	605.16	215.16	61.24	172.17
المتوسط	72.01	87.91	118.41	58.71	209.85	65.43	70.81	97.59

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

#### 2.4.4 تحليل مؤشر جودة الموجودات (Asset Quality):

تم تحليل مؤشر جودة الموجودات بحسب مؤشر مجمل الموجودات المحققة للايرادات إلى مجمل الموجودات، والموجودات المحققة للايرادات بالنسبة للمصارف تمثل ب( استثمارات، مديونون ومجموع الائتمان النقدي). وتوضح هذه النسبة قدرة المصرف على امتلاك الموجودات التي تعود له بالربح. إذ تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول (4) لهذه النسبة و من بيانات المصارف التجارية المحققة، إذ تبين أن نسبة الموجودات المحققة للايرادات إلى مجمل الموجودات للمصارف كافة المحققة ولكافة سنوات البحث وحسب المؤشر الكلي، قد بلغت (52.47%) وكانت النتائج التحليل التفصيلية لهذه النسبة كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (4) إلى أن المؤشر السنوي لنسبة مجموع الموجودات المحققة للايرادات إلى مجمل الموجودات في جميع المصارف عينة البحث كانت أعلى نسبة له تم تسجيلها في العام (2008) والتي بلغت (62.04%)، وأن أقل نسبة كانت في العام (2016) والتي بلغت (37.21%)، وتراوح مستويات هذه النسبة حسب هذا المؤشر بين النسبتين المذكورتين، مما يشير إلى وجود تفاوت في قدرة المصارف المحققة على تحقيق الموجودات المحققة للايرادات.

يشير إلى قوة المركز المالي للمصارف المحققة خلال سنوات البحث، وسجلت المصارف المحققة نسبة أدنى من المتوسط العام وفق المؤشر السنوي لكفاية رأس المال خلال السنوات (2008)، (2013)، (2014)، (2015)، (2011)، (2010)، (2012)، (2009) وبنسبة (95.71%)، (88.76%)، (86.12%)، (78.44%)، (75.97%)، (67.58%)، (66.62%)، (66.30%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب، وسجلت أدنى نسبة في العام (2009) بنسبة (66.30%) وهذا النسبة أكثر بكثير عن نسبة معيار كفاية رأس المال في العراق والبالغ (12%) حسب معيار بازل 111 (علي، 2018: 19)، ويمكن أن نرجع سبب هذا الارتفاع إلى عدم قيام المساهمين بمطالبة توزيع الارباح وإلى قدرة المصارف على زيادة رأس مالمهم عن طريق إصدار الاسهم الجديدة.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل لنسبة كفاية رأس المال في الجدول (3) على مستوى كل مصرف من المصارف المحققة وكالاتي:

- ارتفاع نسبة كفاية رأس المال عن المتوسط السنوي لهذا المؤشر، وتشمل كل من (مصرف آشور الدولي للاستثمار)، (مصرف الائتصاد العراقي) وبنسبة (209.85%)، (118.41%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب، وهذا الزيادة في نسبة كفاية رأس المال تعكس قدرة المصارف على تغطية الخسائر المحتملة.
- انخفاض نسبية كفاية رأس المال عن المتوسط العام في كل من (مصرف الموصل للتنمية والاستثمار)، (مصرف التجاري العراقي)، (مصرف المنصور للاستثمار)، (مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار)، (مصرف الشمال للتنمية والاستثمار) وبنسب (87.91%)، (72.01%)، (70.81%)، (65.43%)، (58.71%) حسب الترتيب التنازلي للنسب، وعلى الرغم من انخفاض النسبة في التذبذب بين المصارف إلا أنها تبقى نسبة مقبولة بموجب معيار لجنة بازل إذ ان متطلبات لجنة بازل 111 في العراق اعتمدت نسبة (12%) فقط لهذا الغرض، وتجاوز المصرف هذه

في الجدول (5) إذ تبين أن هذه النسبة قد بلغت (4.31%) لدى المصارف كافة ولسنوات البحث كلها البحث وحسب المؤشر الكلي، وتشير النسبة إلى أن المصارف المبحوثة حققت مستويات ربحية منخفضة جداً قدرها (4.31%) من قيمة إجمال الموجودات التي تمتلكها المصارف المبحوثة. إذ كانت نتائج التحليل التفصيلية لمؤشر العائد على الموجودات كما يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: يتضح من نتائج التحليل في الجدول (5) إلى أن غالبية المصارف التجارية المبحوثة حققت مستويات ربحية منخفضة حسب المؤشر السنوي لهذه النسبة، إذ بلغ المؤشر السنوي لأعلى ربحية لمصارف العينة كافها في العام (2016) والتي بلغت (9.56%) من قيمة إجمالي الموجودات المصرفية، في حين كانت نسبة الربحية الأقل في العام (2015) والتي بلغت نسبته (0.95%)، وتراوحت مستويات الربحية المصرفية حسب المؤشر السنوي وللمصارف المبحوثة كافة بين النسبتين المذكورتين، مما يدل على ضعف قدرات المصارف المبحوثة على تحقيق مستويات ربحية مقبولة. ومن ثم فإن النتائج تؤكد سعي المصارف المبحوثة لتحقيق السلامة والامان المصرفي من خلال تحفظها الشديد في استخدام المتاح من السيولة لديها في رفع مستويات الربحية المتحققة.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج تحليل الربحية حسب هذا المؤشر والمذكورة في الجدول (5) وعلى مستوى الفردي لكل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات الاتية:

- تبين أن أعلى ربحية تم تحقيقها بين المصارف المبحوثة حسب هذا المؤشر كانت لمصرف (الاتحاد العراقي) والتي بلغت (7.46%)، وعلى الرغم من انخفاض الربحية المتحققة قياساً بالموجودات التي اسهمت في توليدها، يبقى هذا المصرف مجال أفضل من المصارف الاخرى في العينة.

- تبين أن اقل ربحية تم تحقيقها بين المصارف المبحوثة حسب هذا المؤشر كانت لمصرف (التجاري العراقي) والتي بلغت (2.21%) مما يشير إلى التحفظ الشديد لإدارة المصرف المذكور في التركيز على أهداف اخرى، كالسيولة مقابل التضحية بمستويات ربحية أعلى.

وتأسياً على نتائج تحليل الربحية حسب مؤشر العائد على الموجودات أعلاه، فإن النتائج تؤكد أن انخفاض الربحية في العينة حسب هذا المؤشر يعود إلى سعي

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت نتائج التحليل لنسبة الموجودات المحققة للإيرادات إلى مجمل الموجودات في الجدول (4) على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة الحالات الاتية:

- ارتفاع هذه النسبة لعدد من المصارف عن المتوسط العام للمصارف كافة في كل من مصرف (منصور للاستثمار)، (دجلة والفرات للتنمية والاستثمار)، (المصرف التجاري العراقي) ونسب (64.49%)، (58.92%)، (56.63%) على التوالي، مما يشير إلى أن هذه المصارف لديها مستويات جيدة من الموجودات المحققة للإيرادات أفضل من المصارف الاخرى في العينة.

- انخفاض مؤشر مجمل الموجودات المحققة للإيرادات إلى مجمل الموجودات لكل من مصرف (الموصل للتنمية والاستثمار)، (أشور الدولي للاستثمار)، (الاتحاد العراقي)، (الشمال للتنمية والاستثمار) ونسب (50.95%)، (47.50%)، (46.96%)، (41.84%) على التوالي حسب الترتيب التنازلي للنسب. مما يشير إلى الاهتمام الضعيف لهذه المصارف بقتناء الموجودات المحققة للإيرادات.

الجدول 4: نسبة مجمل الموجودات المحققة للإيرادات الى مجمل الموجودات للمصارف العينة

السنوات	المصرف التجاري العراقي	الموصل للتنمية والاستثمار	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف أشور البولي للاستثمار	مصرف دجلة والفرات للتنمية والاستثمار	مصرف المنصور للاستثمار	المتوسط
2007	74.16	21.07	1.47	42.85	61.60	91.05	48.13
2008	73.19	112.76	9.77	31.11	72.77	90.32	62.04
2009	87.52	35.81	44.81	37.31	66.73	64.08	52.84
2010	78.29	53.12	43.73	41.39	53.77	71.99	55.84
2011	55.35	50.84	36.47	39.78	30.49	62.20	48.83
2012	52.56	55.55	39.35	32.31	62.18	75.16	55.48
2013	42.24	41.99	55.31	40.36	31.80	71.82	52.48
2014	69.72	71.84	54.48	39.82	24.83	67.22	58.75
2015	6.46	61.70	81.49	64.73	18.34	75.45	56.37
2016	25.44	42.17	68.39	19.20	27.20	13.84	37.21
2017	58.35	13.63	81.29	71.43	27.80	26.21	48.85
المتوسط	56.63	50.95	46.96	41.84	47.50	64.49	52.47

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية.

#### 3.4.4 تحليل مؤشر العائد (Earning):

تم احتساب مؤشر العائد عن طريق نسبة العائد على الموجودات، وتم احتساب هذه النسبة بقسمة صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الموجودات المصرفية ومن واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، إذ تم استخلاص النتائج الموضحة

المصرفية حسب هذا المؤشر بين النسبتين المذكورتين، مما يشير إلى ان  
المصارف المبحوثة تمتلك القدرة المناسبة على سداد التزاماتها المالية.

ب. التحليل حسب مؤشر المصارف: بينت النتائج التحليل للسيولة والمذكورة  
في الجدول (6) على مستوى كل مصرف من المصارف المبحوثة الحلالا لالتية:

- ارتفاع نسبة السيولة لعدد من المصارف عن الوسط العام لهذه  
النسبة وهي كل من مصرف (دجلة والفرات للتنمية والاستثمار)،  
(الشمال للتنمية والاستثمار)، (المنصور للاستثمار) (الموصل للتنمية  
والاستثمار)، (أشور الدولي للاستثمار)، (الاتحاد العراقي) وبنسب  
(88.64%)، (86.81%)، (82.71%)، (79.48%)،  
(76.87%)، (75.79%) على التوالي حسب الترتيب التنزالي  
للنسب، ولهذا هذه المصارف في حالة أفضل من المصرف الاخر في  
امتلاكها لسيولة مالية مرتفعة.

- بلغ مؤشر السيولة لمصرف (التجاري العراقي) (72.65%) هذا  
فضلاً عن أن هذه النسبة أقل من المتوسط العام للمصارف المبحوثة  
والبالغة (77.56%) إلى أن تحققت المصرف بمستويات عالية من  
السيولة مما يعني هذا المصرف لا يعاني من مخاطر عدم السداد، وأنه  
ذو قدرات سيولة مناسبة يمكن استثمارها في تحقيق المستويات  
المطلوبة من الربحية.

الجدول 6: مؤشر الموجودات المتداولة الى مجمل الموجودات للمصارف رعية البحث

المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف
التجاري للموصل	الاتحاد الشمال	أشور	دجلة	المنصور	العراقي للتنمية	العراقي	النوي والفرات	للاستثمار
والاستثمار	والاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار
2007	92.70	21.07	79.98	98.18	61.60	44.71	91.05	69.90
2008	97.02	112.76	84.59	98.04	72.77	44.38	90.32	85.70
2009	98.64	97.16	92.62	95.55	95.59	33.61	99.34	87.50
2010	99.25	95.87	91.96	95.57	94.87	89.56	97.85	94.48
2011	99.37	97.12	94.37	87.03	91.84	91.48	97.40	94.09
2012	99.39	98.76	98.16	88.56	93.47	92.43	97.81	95.51
2013	99.52	98.86	96.49	94.51	93.18	91.00	98.71	96.04
2014	99.68	98.28	97.01	94.62	93.75	90.88	98.69	83.66
2015	9.99	98.56	96.17	91.23	93.55	94.24	98.55	83.18
2016	2.34	42.17	29.98	38.64	27.20	19.53	13.84	24.81
2017	1.29	13.63	59.68	72.95	27.80	43.23	26.21	37.83
المتوسط	72.65	79.48	75.79	86.81	76.87	88.64	82.71	77.56

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

تلك المصارف نحو تحقيق هدف السيولة المناسبة مقابل تحقيق مستويات  
منخفضة من الربحية من أجل تجنب كل من مخاطر السيولة والربحية.

الجدول 5: نسبة العائد على الموجودات للمصارف عينة البحث

المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف	المصرف
التجاري للموصل	الاتحاد الشمال	أشور	دجلة	المنصور	العراقي للتنمية	العراقي	النوي والفرات	للاستثمار
والاستثمار	والاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار	للاستثمار
2007	0.06	2.73	4.50	5.62	12.94	0.64	12.89	5.63
2008	0.68	2.97	3.26	4.85	6.40	0.84	7.17	3.74
2009	1.84	3.36	2.35	3.46	6.14	2.58	3.08	3.26
2010	6.50	5.50	6.94	2.80	5.28	2.21	2.13	4.48
2011	2.90	4.13	2.65	3.88	0.05	2.29	2.91	2.54
2012	4.50	3.44	2.92	3.55	6.20	1.91	2.86	3.63
2013	2.65	6.90	8.50	2.48	4.43	1.79	3.20	4.28
2014	2.05	0.52	2.03	1.24	2.23	0.36	19.15	3.94
2015	0.17	0.09	0.12	0.65	2.39	1.36	1.84	0.95
2016	1.79	0.86	32.25	3.76	3.93	23.18	1.17	9.56
2017	1.20	1.10	16.53	2.02	3.59	12.39	1.01	5.41
المتوسط	2.21	2.87	7.46	3.12	4.87	4.50	5.13	4.31

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية.

#### 4.4.4 تحليل مؤشر السيولة (Liquidity)

تم احتساب هذا المؤشر بقسمة الموجودات المتداولة إلى المطلوبات المتداولة ومن  
واقع بيانات الميزانيات الخاصة بالمصارف المبحوثة، إذ تم استخلاص النتائج الموضحة  
في الجدول (6) والتي أشرت إلى أن سيولة المصارف المبحوثة و لسنوات البحث  
كلها وحسب المؤشر الكلي قد بلغت (77.56%) وتشير هذه النسبة إلى أن  
المصارف المبحوثة لديها سيولة عالية تستطيع عن طريقها تغطية التزاماتها المالية  
باستخدام موجوداتها المتداولة، ومن ثم يمكن الاستنتاج بأن المصارف المبحوثة  
تمتلك من السولة المناسبة لسداد التزاماتها المالية بما لديها من قوة مالية تفوق في  
الاجل القصير وحسب المؤشر الكلي، ومن ثم ي ضعف مستويات تعرضها  
لمخاطر عدم سداد الالتزامات المالية، وكانت نتائج التحليل التفصيلية للسيولة كما  
يأتي:

أ. التحليل حسب المؤشر السنوي: تشير نتائج التحليل في الجدول (6) إلى  
المؤشر السنوي لنسبة السيولة في جميع المصارف عينة البحث، إذ إن  
أعلى نسبة تم تسجيلها في العام (2013) وهي (96.04%)، وأن أقل  
نسبة كانت في العام (2016) والتي بلغت (24.81%)، وتراوحت السيولة

درجة الاستقرارية باستخدام اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic وبناء على هذا الاختبار تعد المتغيرات مستقرة، إذا كانت  $(prob < 0.05)$  وفي هذه الحالة يتم رفض فرضية العدم ( $H_0$ ) التي تنص على وجود جذر الوحدة وعدم استقرارية المتغيرات، وقبول الفرضية البديلة ( $H_1$ ) التي تشير إلى استقرارية المتغيرات في المستوى. وتم توضيح اختبارات جذر الوحدة، وتحديد درجة استقرار السلاسل قيد الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع، والجدول (7) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة.

الجدول 7: ملخص نتائج Augmented Dickey-Fuller test statistic استقرارية

السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث

المتغيرات	Prob	القرار
Augmented Dickey-Fuller test statistic	(0.05)	
DLOGX1	0.0024	مستقرة عند الفرق الاول
DLOGX2	0.0003	مستقرة عند الفرق الاول
DLOGX3	0.0003	مستقرة عند الفرق الاول
DLOGy1	0.0115	مستقرة عند الفرق الاول
DLOGy2	0.0072	مستقرة عند الفرق الثاني
DLOGy3	0.0368	مستقرة عند الفرق الاول
DLOGy4	0.0015	مستقرة عند الفرق الاول

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

يتضح من خلال الجدول (7) انه حسب اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic فإن السلاسل الزمنية للمتغيرات (عمليات سوق مفتوحة، الاحتياطي القانوني، رصيد تسهيلات الايداع القائم، كفاية رأس المال، الربحية، السيولة) لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى، أي أنها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول لها. الامر الذي يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الاولى، أما بالنسبة للمتغير (جودة الموجودات) فإنه يعطي درجة سكون متطابقة في الفرق الثاني.

3.1.5 نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جوسليوس لمتغيرات البحث

بعد مرحلة التحقق من أن بيانات السلاسل الزمنية متغيرات البحث بأنها مستقرة وبعد تحديد درجة تكاملها وباستخدام اختبار (ديكي فولر الموسع) فان التوصيف للعلاقة طويلة الأجل يتطلب اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الأساسية الداخلة في النموذج القياسي. وبالنظر إلى نتائج اختبار جذر الوحدة فإن المتغيرات محل البحث متكاملة من الدرجة نفسها، فإننا سنقوم بتقدير نموذج للتكامل المشترك باستخدام اختبار (جوهانسن – جوسليوس) (Juselius, 1990: 169-179)

5. منهجية القياس الاقتصادي

1.5 بناء النموذج القياسي وتعريف متغيراته

يمكن تحديد منهجية الاقتصاد القياسي بالخطوات الاتية: (عطية، 2004، 8-33) (نخيت وفتح الله، 2002، 28-30)

1.1.5 توصيف النموذج القياسي

إن مرحلة توصيف النموذج القياسي تتطلب تحديد المتغيرات التي يشتمل عليها النموذج. وفي هذه المرحلة يتم الاعتماد على النظرية الاقتصادية في تحديد نوع واتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية. وعليه سيتم التعبير عن هذه المتغيرات التابعة في النموذج وفقا للمعادلات الاتية:

– كفاية رأس المال يرمز له اختصاراً بالرمز ( $y_1$ ).

– جودة الموجودات ( $y_2$ ).

– الربحية ( $y_3$ ).

– السيولة ( $y_4$ ).

أما بالنسبة للمتغيرات التفسيرية سيتم التعبير عنها بالاتي:

– عمليات سوق مفتوحة (مبيعات الدولارات) يرمز له اختصاراً بالرمز ( $x_1$ ).

– الاحتياطي القانوني ( $x_2$ ).

– رصيد تسهيلات الايداع القائم (سعر إعادة الخصم) ( $x_3$ ).

وتمثلت عينة الدراسة بعدد من المصارف التجارية والتي بلغ عددها (7) مصارف والتي شكلت نسبة (29%) من مجموع المصارف التجارية المسجلة في سوق العراق للاوراق المالية وقد غطت الدراسة بيانات نصف سنوية لسلسلة زمنية للمدة (2007-2017) بالاعتماد على البيانات الرسمية من قبل البنك المركزي العراقي و البيانات المنشورة في سوق العراق للاوراق المالية، وتم استخدام البرنامج الاحصائي Eviews10 لغرض معالجة البيانات والتوصل الى النتائج.

2.1.5 ملخص نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية.

تعد دراسة استقرار السلاسل الزمنية مهمة في تطبيقات القياس الاقتصادي، وذلك باستخدام مختلف اختبارات جذر الوحدة. وسوف يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية عبر الزمن من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة وتحديد

الجدول 8: تأثير الأدوات الكمية للسياسة النقدية في كفاية رأس المال

Dependent Variable: LOGY1				
Method: Least Squares				
Date: 10/12/20 Time: 23:35				
Sample: 2007S1 2017S2				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	-0.103533	0.062793	-1.648792	0.1165
LOGX2	0.035795	0.193858	0.184646	0.8556
LOGX3	-0.137424	0.042516	-3.232255	0.0046
C	5.692683	3.125832	1.821174	0.0852
R-squared	0.395186	Mean dependent var	4.523681	
Adjusted R-squared	0.294384	S.D. dependent var	0.332291	
S.E. of regression	0.279127	Akaike info criterion	0.448668	
Sum squared resid	1.402417	Schwarz criterion	0.647039	
Log likelihood	-0.935348	Hannan-Quinn criter.	0.495398	
F-statistic	3.920405	Durbin-Watson stat	0.730170	
Prob(F-statistic)	0.025717			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برامج Eviews10

ب. يوضح الجدول (9) ان لا يوجد تأثير لتأثير لعمليات سوق المفتوحة في جودة الموجودات، ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوي المحسوبة والبالغة (0.20) وهي أكبر من مستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05). وهذا لان المصارف تمتلك سيولة عالية وقدرًا كافيًا من رأس المال يمكن ان يوجه في زيادة منح الائتمان لزيادة الموجودات المحققة للايرادات مثل الائتمان والاستثمارات والديون وانه لا يوجد تأثير لمبيعات الدولار على مصادر اموال المصرف لاستخدامها في مجالات مختلفة ويوضح الجدول (9) وانه لا يوجد تاثر للاحتياطي القانوني في جودة الموجودات يؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوي المحسوب والبالغ (0.052) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05). هذا يدل على ضعف استجابة المصارف لهذه الاداة لان المصارف تعتمد على رأس مالها و الودائع من الزبائن وتمتلك سيولة عالية لهذا لم يؤثر الاحتياطي القانوني في جودة موجوداتها. ويتبين من الجدول (9) لا يوجد تأثير لإعادة سعر الخصم على جودة موجودات و يؤكد ذلك قيمة المستوى المعنوي المحسوب البالغ (0.93) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) وهذا بسبب عدم استجابة لتعليمات البنك المركزي بخصوص زيادة وانخفاض سيولته إذ أن زيادة سعر إعادة الخصم تؤدي الى انخفاض قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم انخفاض قدرته على تحقيق

. وكما مبين في الملاحق (1,2,3,4) والتي تعرض نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات البحث للبيانات نصف السنوية للمدة (2007 – 2017)، إذ أن يتضح من خلال اختبار الأثر (Trace Test) انه سيتم رفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى 5%، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تتباعد كثيرا عن بعضها عن بعض في الاجل الطويل إذ أن سلوكها متشابه.

## 2.6 تحليل علاقات الأثر بين متغيرات البحث

أ. يتبين من النتائج المعروضة في الجدول (8) أنه لا يوجد تأثير لعمليات السوق المفتوحة (مبيعات الدولارات) في كفاية رأس المال لدى المصارف المبحوثة، إذ بلغت قيمة مستوى المعنوي المحسوبة (0.11) وهي أكبر من قيمة مستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05). وهذا ينطبق مع الواقع العملي، لان لزيادة مبيعات الدولارات ليس لها اي تأثير في كفاية رأس المال بمعنى ان المصارف المبحوثة تحتفظ بنسبة رأس مال كافٍ لتغطية المخاطر، وهناك تأثير ضعيف لعمليات بيع الدولار على كفاية رأس المال، وذلك لعدم وجود تأثير لهذا المتغير سواء على موجودات المصارف او على قروضها. ويتبين من الجدول (8) انه لا يوجد تأثير للاحتياطيات القانونية في كفاية رأس المال، وهذا بسبب عدم فاعلية هذا الاداة في قدرة المصارف على زيادة وتقصان رأس مالها أي أن المصارف لا تعتمد على البنك المركزي لزيادة رأس مالها وإنما تعتمد على اصدار الاسهم الجديدة و احتجاز الارباح فقط كوسيلة لزيادة رأس مالها، ويتبين من الجدول وجود تأثير معنوي عكسي- بين إعادة سعر الخصم وكفاية رأس المال، ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوي المحسوبة البالغة (0.004) وهي قيمة تقل عن قيمة مستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغة (0.05)، ويبين من قيمة (Coefficient) أن ارتفاع سعر إعادة الخصم بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض كفاية رأس المال بنسبة (-0.13) وهذا يعني ارتفاع سعر إعادة الخصم سيقبل من قدرة المصارف على منح الائتمان ومن ثم التأثير في ربحية المصارف التي تؤثر بدورها على رأس المال. وأشارت قيمة (prob – F-statistic) التي بلغت (0.02) إلى ملائمة النموذج المستخدم، ودلت قيمة (R<sup>2</sup>) على أن التغير في متغير إعادة سعر الخصم يفسر حوالي (39%) من التغير في كفاية رأس المال.

وعرض النقد بسبب عدم وجود الثقافة والوعي المصرفي الكافي لاداء سعر  
اعادة الخصم مهمته ، فضلا عن السيولة المالية المرتفعة لدى المصارف

الجدول 10: تأثير الادوات الكمية للسياسة النقدية في الربحية

Dependent Variable: LOGY3				
Method: Least Squares				
Date: 10/12/20 Time: 23:38				
Sample: 2007S1 2017S2				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	-0.123734	0.175243	-0.706071	0.4892
LOGX2	-0.078508	0.541016	-0.145113	0.8862
LOGX3	0.023285	0.118654	0.196238	0.8466
C	3.368357	8.723538	0.386123	0.7039
R-squared	0.032958	Mean dependent var	1.283483	
Adjusted R-squared	-0.128216	S.D. dependent var	0.733387	
S.E. of regression	0.778985	Akaike info criterion	2.501317	
Sum squared resid	10.92273	Schwarz criterion	2.699688	
Log likelihood	-23.51448	Hannan-Quinn criter.	2.548047	
F-statistic	0.204485	Durbin-Watson stat	1.438767	
Prob(F-statistic)	0.891939			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برامج Eviews

د. يتبين من الجدول (11) ان لا يوجد تأثير لعمليات السوق المفتوحة على  
سيولة المصارف يؤكد ذلك قيمة المستوى المعنوي المحسوب البالغ (0.47)  
وهي أكبر من مستوى المعنوي الافتراضي للدراسة والبالغ (0.05) وهذا  
بسبب امتلاك المصارف سيولة عالية واتباع سياسة متحفظة في سنوات  
البحث لهذا لم تؤثر مبيعات الدولارات ومشترياته في قدرة المصارف على  
خلق السيولة . ويتبين من الجدول انه لا يوجد تأثير معنوي للاحتياطي  
القانوني في السيولة ويؤكد ذلك قيمة المستوى المعنوي المحسوب البالغ  
(0.47) وهي قيمة أكبر من مستوى المعنوي للدراسة البالغ (0.05) لان  
هذه الاداة غير فعالة في العراق في التأثير في قدرة المصارف بالاحتفاظ في  
السيولة ، وذلك لان المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة  
جداً، وذلك بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير ويتبين من الجدول  
(11) ان هناك علاقة عكسية بين سعر اعادة الخصم والسيولة ويؤكد ذلك  
قيمة المستوى المعنوي المحسوب البالغ (0.03) وهي قيمة تقل عن قيمة  
المستوى المعنوي للدراسة والبالغ (0.05) ويبين قيمة (Coefficient) البالغ  
(-0.15) ان زيادة سعر اعادة الخصم بنسبة (1%) يؤدي الى انخفاض

موجودات المحفظة للايرادات. لكن المصارف العراقية اعتمد على سياسة  
توسعية لمنح الائتمان لهذا لم تؤثر سعر اعادة الخصم في جودة موجوداته.

الجدول 9: تأثير الادوات الكمية للسياسة النقدية في جودة الموجودات

Dependent Variable: LOGY2				
Method: Least Squares				
Date: 10/12/20 Time: 23:38				
Sample: 2007S1 2017S2				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	0.041258	0.031115	1.325959	0.2014
LOGX2	0.201606	0.096061	2.098738	0.0502
LOGX3	-0.001686	0.021068	-0.080032	0.9371
C	0.395442	1.548916	0.255302	0.8014
R-squared	0.255770	Mean dependent var	3.949687	
Adjusted R-squared	0.131732	S.D. dependent var	0.148435	
S.E. of regression	0.138313	Akaike info criterion	-0.955623	
Sum squared resid	0.344351	Schwarz criterion	-0.757251	
Log likelihood	14.51185	Hannan-Quinn criter.	-0.908892	
F-statistic	2.062023	Durbin-Watson stat	0.945492	
Prob(F-statistic)	0.141170			

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برامج Eviews10

ج. يتبين من الجدول (10) انه لا يوجد تأثير لعمليات السوق المفتوحة في  
الربحية يؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوي المحسوب البالغ (0.48) وهي أكبر  
من المستوى المعنوي للدراسة البالغ (0.05) وهذا يرجع إلى عدم تأثر  
مبيعات دولارات البنك المركزي في سيولة المصارف ، لان المصارف تتبع  
سياسة متحفظة ولم تقم باستثمار تلك السيولة في موجودات تعود لها  
بالربحية بسبب الاوضاع الامنية غير المستقرة ولم تقم المصارف بمنح الائتمان  
وباستثمارات تعود بالربحية . ويبين الجدول (10) ان لا يوجد تأثير  
للاحتياطي الالزامي في الربحية ويؤكد ذلك قيمة المستوى المعنوي المحسوب  
البالغ (0.88) وهي أكبر من مستوى المعنوي المحسوب للدراسة البالغ  
(0.05) وهذا بسبب عدم اعتماد المصارف التجارية في ربحيتها على البنك  
المركزي. ويبن الجدول (10) عدم وجود تأثير معنوي لسعر اعادة الخصم في  
ربحية ويؤكد ذلك قيمة مستوى المعنوي المحسوب البالغ (0.7) وهي قيمة  
أكبر من قيمة مستوى المعنوي الافتراضي للدراسة البالغ (0.05) هذا  
بسبب عدم ممارسة سعر اعادة الخصم دورها في التحكم بربحية المصارف

● إن النظام المالي السليم لا يسهل فقط كفاءة الوساطة المالية وتخصيص الموارد بل أنه كذلك يفتح قناة فاعلة لانتقال اليات السياسة النقدية.

● بعد نظام تصنيف CAMEL من الاساليب الاشرافية الفاعلة لتقويم السلامة المالية للمصارف وتحديد مدة قوة ومثانة مراكزها المالية ومدى قدرتها على التكيف مع اى متغيرات ذات علاقة بنشاطها ، كما انه يضمن ان المصارف تسير في الاتجاه الصحيح او عكسه، ويميىء تطبيق هذا النظام التعرف على عناصر القوة والضعف في اداء المصارف مما يعزز من قدرات السلطة الرقابية الخاصة بالانذار المبكر.

● تبين ان المصارف ازدادت قدرتها على مواجهة الموجودات ذات المخاطر، بحيث تجاوز نسبة (10%) بكثير خلال السنوات موضوع البحث على الرغم من تذبذب النسبة بين الانخفاض والارتفاع ، كما ان مؤشر راس المال يشير بشكل عام الى تنامي قدرة المصرف على مواجهة ودائع الزبائن وتوافر المخصصات لمقابلة المشكلات التي يمكن ان تنشأ نتيجة تعثر المقرضين عن سداد ما عليهم من التزامات.

● تشير مؤشر جودة الموجودات الى ان نسبة الموجودات المحققة للايرادات لم تتجاوز (52.47%) من مجمل الموجودات ، وهذا الامر يعكس الاهتمام الضعيف لادارة المصرف في اقتناء الموجودات المحققة للايرادات بما لا يساعد المصرف على التوسع والمنافسة.

● اظهرت مؤشرات الربحية انخفاضاً كبيراً وفقاً لمتودج CAMEL ، لذلك ينبغي على المصرف زيادة نسب الربحية مما يعزز كفاءة المصرف في إدارة موجوداته.

● يبين مؤشر السيولة اتجاه المصرف نحو تقوية جانب السيولة لمواجهة حالات السحب على الودائع خاصة قصيرة الاجل من خلال زيادة الموجودات السائلة رغم التذبذب الواضح في مؤشراتهما.

● ضعف ادوات السياسة النقدية المطبقة من قبل البنك المركزي العراقي وذلك بسبب محدودية سوقا لعراق للاوراق المالية إذ ما يزال غير مكتمل الشروط كسوق ثانوي يسهم بتوسيع حركة التداول للاوراق المالية وهو ما يشكل عبئاً على استخدام الادوات الكمية للبنك المركزي العراقي ولا سيمى عمليات السوق المفتوحة ، وكذلك ضعف نسبة الاحتياطي القانوني في

السيولة بنسبة (0.15%) أي ان ارتفاع سعر إعادة الخصم لدى المصارف يؤدي إلى انخفاض السيولة لديها ، ودلت قيمة (R<sup>2</sup>) على أن التغير في متغير سعر إعادة الخصم يفسر حوالي (27%) من التغير في السيولة.

#### الجدول 11: تأثير الادوات الكمية للسياسة النقدية في السيولة

Dependent Variable: LOGY4				
Method: Least Squares				
Date: 10/12/20 Time: 23:39				
Sample: 2007S1 2017S2				
Included observations: 22				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGX1	0.069705	0.096357	0.723407	0.4787
LOGX2	0.216588	0.297477	0.728083	0.4759
LOGX3	0.152959	0.065242	2.344494	0.0307
C	-0.788230	4.796630	-0.164330	0.8713
R-squared		0.276291	Mean dependent var	
Adjusted R-squared		0.155672	S.D. dependent var	
S.E. of regression		0.428324	Akaike info criterion	
Sum squared resid		3.302313	Schwarz criterion	
Log likelihood		-10.35604	Hannan-Quinn criter.	
F-statistic		2.290622	Durbin-Watson stat	
Prob(F-statistic)		0.112868		

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على برامج Eviews1

#### 6. الاستنتاجات

توصل البحث إلى عدد من الاستنتاجات، هي:

● تعد الادوات الكمية والنوعية، الادوات الفعالة للسياسة النقدية وتستخدم بحسب السياسة المستهدفة ، توسعية أكانت ام انكماشية ، وتعد الادوات الكمية ادوات شاملة ، بينما الادوات النوعية هي ادوات انتقائية متعلقة ببعض القطاعات والتي قد تكون سبباً ، إما في ارتفاع معدل التضخم ومن ثم تقييدها ، أو تكون سبباً في الانكماش، فتقوم الدولة بتشجيعها بتوجيه الائتمان نحوها.

● في حين تعد مؤشرات السلامة المالية للمصارف ضرورة ملحة وذلك بسبب المخاطر الكثيرة التي تواجهها المصارف، وان وجود هكذا مؤشرات يساعد المصرف على التعرف فيما إذا كان يواجه أزمة مالية ، لكي يستطيع اتخاذ التدابير المناسبة في الوقت المناسب لمعالجة هذه الازمة، او الحد، او التحفيف من اثرها.

- التأثير في قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان ، وذلك لان المصارف التجارية في العراق تتمتع بسيولة مرتفعة بسبب ارتفاع معدل التضخم بشكل كبير.
- ضعف و عدم تأثير ادوات السياسة النقدية في مؤشرات السلامة المالية وذلك بسبب تضخم مقدار الكتلة النقدية وضيق الجهاز المصرفي العراقي ومحدودية السوق المالي وارتفاع معدلات البطالة ، وعدم اعتماد المصارف على البنك المركزي في زيادة راس مالها ورجحيتها وارتفاع معدلات البطالة ، كل هذه المعوقات ادت الى عدم تأثير اجراءات السياسة النقدية في مؤشرات السلامة المالية.
- إن من أهم الادوات الكمية التي تؤثر في مؤشرات السلامة المالية هي سعر إعادة الخصم إذ تبين من قيمة  $(R^2)$  ان (39%) من التغير الذي حصل في راس المال يعود الى سعر إعادة الخصم. وكذلك نسبة تغير (27%) في السيولة يعود الى سعر إعادة الخصم.
- قيام البنك المركزي بتطوير مؤشرات السلامة المالية استجابة الى حاجة تقويم متانة وقوة النظام المالي والمصرفي.
- ضرورة قيام البنك المركزي بتقويم اداء المصرف ، لتحقيق هدف السلامة المالية وفق نموذج CAMEL.
- قيام البنك المركزي العراقي بتحديد الية للاشراف والمتابعة للمصارف التي يكون تقييمها رديئاً وذلك بتحديد لجنة خاصة من المراقبين تمارس نشاطها في المصارف وفق ضوابط ولوائح ارشادية محددة فيما يتعلق بنشاط الائتمان والاستثمار المصرفي.
- ضرورة التزام الجهاز المصرفي العراقي بالقوانين المحددة من قبل البنك المركزي العراقي والمتمثلة بالنسب المحددة للمؤشرات المصرفية ، لغرض تجنب المخاطر والازمات المصرفية.
- ضرورة تجاوز نقاط الضعف في بعض المؤشرات وتعزيز المؤشرات التي سجلت جوانب القوة في نشاط المصرف.

## 7. المقترحات

- ضرورة قيام المؤسسات المعنية بالمصارف مثل صندوق النقد الدولي ولجنة بازل وبنك التسويات بوضع مؤشرات أكثر صرامة فيما يخص السلامة المالية والزام المصارف بتطبيق هذه المؤشرات.
- العمل على تطوير أنظمة وتعليمات السلامة المالية للمصرف لدعم الاستقرار المصرفي والمحافظة على استمرارية في مواجهة الازمات.
- العمل على تحسين اداء المصارف العراقية وإيجاد السبل الكفيلة بتوسع دائرة نشاطها في تمويل المشاريع الانتاجية والاستثمارية واستخدام اساليب مصرفية وتكنولوجية حديثة في التعامل مع الزبائن مما يساعد على نمو مؤشرات السلامة المالية للمصارف.
- تفعيل ادوات السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي المتبع حالياً لتحديث وتطوير وزيادة كفاءة سوق الاوراق المالية في العراق ، لمواكبة التطورات في الاسواق العالمية ، وتطوير الدور الاشرافي والرقابي للبنك المركزي العراقي على المصارف العراقية من حيث مدى التزامها بالانظمة والقوانين ، وتنشيط وتفعيل القطاع المصرفي بما يخدم بناء قاعدة تحتية مصرفية تواكب تطور المصارف الدولية.
- تخفيف المصارف بالتوجه نحو السوق لاسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الاجمالي والتصدي لاجه البطالة والركود الاقتصادي وتوسيع الجهاز المصرفي العراقي الذي يشكل عائقاً امام انتقال اثار السياسة النقدية مما يساعد على تعزيز السلامة المالية للمصرف في البلد.
- يجب مراعاة قواعد السلامة المالية عند رسم السياسة النقدية لمعرفة حجم واتجاهات الصدمة في جانب الائتمان المحلي ، واحتمالات التعثر وتدني نسبة كفاية راس المال ، ومن ثم التحوط والحذر من اي مشكلات تطرأ على القطاع المصرفي.

## 8. المصادر

### 1.8 المصادر العربية

#### 1.1.8 الوثائق والنشرات الرسمية

1. عابد ، محمد ، 2014 ، سياسات السلامة الكلية : المطبقة والمتاحة أمام سلطة النقد الفلسطينية ، منشورات دائرة الابحاث والسياسات النقدية ، سلطة النقد الفلسطينية.

2. قاسم، مظهر محمد صالح، 2008، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، منشورات البنك المركزي العراقي، بغداد.
6. القيسي، فوزان عبد القادر، 2017، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2009-2014، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال المجلد 13، عدد 4.
7. محمد، عمر و هشام، 2010، دور الإصلاحات المالية في تفادي الازمات الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد 24.
8. يوسف، رواء أحمد، 2019، علاقة المخاطر الائتمانية مع مؤشرات السلامة المالية للمصارف-دراسة تطبيقية في المصرف الاردني الكويتي للفترة من 2010-2016، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 15، العدد 45.

#### 4.1.8 الكتب

1. نجيت، حسين علي و فتح الله، سحر، 2002، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. الشمري، صادق راشد حسين، 2006، إدارة المخاطر، مطبعة العزة، بغداد.
3. الطاهر، عبد الله و الخليل، موفق علي، 2006، النقود و البنوك والمؤسسات المالية، الطبعة الثانية، مركز يزيد للنشر، الكرك، مؤتة.
4. عبد الحميد، عبد المطلب، 1997، السياسات الاقتصادية تحليل جزئي و كلي، مكتبة زهراء الشرق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
5. عطية، عبد القادر محمد، 2005، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، دار الجامعة للنشر، الاسكندرية، مصر.
6. كنعان، علي، 2012، النقود والصرافة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل البناني للنشر والتوزيع، بيروت، سورية

#### 2.8 المصادر الإنكليزية

##### 8.2.1 Official reports

1. Financial stability Rview , 2006 , PEUTSHE , Bundes bank , Financial Soundness , indicatoes , Frankfurt.
2. Flnnery , Market J , 2007 , SuprvisinyBank , Fafty and Soundness: some open Issues , FedralResreve , Bank of ALTANTY , First and second quarters.
3. Gjedrem ,Svein , 2005 , The Macro PradrentialApproach to Finnamcial Stability , BisRview , 34.
4. Juselius , Katarina and soren , Johansen , 1990 , Maximum likelihood estimation and inference on contegration – with Applications to the demand for moneye , Oxford Bulletin of Economics and tatisyics 52. 2.

##### 8.2.2 Thesis & Dissertation

1. Dang ,Uyen , 2001 , The CAMEL Rating System in Banking Supervision , Arcada University of Appied Sciences International Business.

##### 8.2.3 Journals & Research

1. Kiran , Kajal , 2018 , ACAMEL Model Analysis of Public and PRIVATE Sector Banks in India , International Journal of Manajement IT engineering , Vol8 , No8.
2. Mohiuddin , Golam , 2014 , Use of CAMEL Model: Astudy on Financial Performance of Selected Commercial Banks in

2. قاسم، مظهر محمد صالح، 2008، السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي، منشورات البنك المركزي العراقي، بغداد.
- 2.1.8 الرسائل والاطرايح الجامعية
1. بورقية، شوقي، 2011، الكفاءة التشغيلية للمصارف الاسلامية، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف.
2. تريعة، حنان، 2015، أهمية نظام Camels في تقييم أداء البنوك الجزائرية-دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA (2010-2013). رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه الخضري-الوادي، الجزائر.
3. حبي، ميساء سعد جواد، 2013، دور السياسة النقدية في تعزيز الاستقرار المصرفي – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية للمدة (1995-2011)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
4. زغود، إيمان، 2015، الإنذار المبكر باستخدام نموذج Camels لتقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.
5. سهام، تيمسة، 2014، تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصيدي مرفاة ورقلة، الجزائر.
6. كورماركي، هزين مردان مصطفى، 3013، أثر عرض النقد في ظاهرة التضخم الاقتصادي العراقي أمودجاً للمدة 2010 - 1980، رسالة ماجستير، غير منشورة، فاكليتي. القانون والإدارة، جامعة دهوك، إقليم كردستان، العراق.
7. المدولاي، عباس يحيى خضري، 2004، إمكانات السياسة النقدية في تشجيع الاستثمار المحلي في العراق، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.
8. الموالي، إيمان عبد المطلب حسن محمد، 2004، تأثير السياسة النقدية في أداء أسواق المال في مجموعة من الدول العربية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلي الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- 3.1.8 البحوث
1. أحمد، مالك الرشيد، 2005، مقارنة بين معياري CAMELS و CAEL كأداة حديثة للرقابة المصرفية، مجلة المصرفي، بنك السودان، العدد 35.
2. الامام، صلاح الدين محمد أمين، 2010، استخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف –بحث تطبيقي في عينة من المصارف العراقية الخاصة، مجلة المنصور، العدد 13.
3. بن سفاع، علي منصور محمد، 2008، تقييم الأداء باستخدام نموذج CAMEL دراسة تحليلية قياسية لاداء البنك الاهلي اليمني للسنوات 2003 – 2007، مجلة علوم الادارية والاقتصادية، عدد 2.
4. علي، أحمد إبراهيمي، 2018، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، مجلة علمية نصف سنوية يصدرها البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، العدد 3.
5. فاضل، إيهاب أحمد وإسماعيل، هيثم عبد الخالق، 2019، دور السياسة النقدية في المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي للمدة (2010-2017)، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS)، المجلد 14، العدد 49.

#### **8.2.4 Books**

1. Amadea, Kimberl, 2018, Monetary Policy Explained Including Its Objectives, Types, Tools, Retrieved.
2. Mishkin, Frederic, 2005, Financial Msrkets and Institutions, Addison Wesley Longman Inc, USA.

الملحق ( 1 )

Date: 10/13/20 Time: 00:06				
Sample (adjusted): 2008S2 2017S2				
Included observations: 19 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLOGY1 DLOGX1 DLOGX2 DLOGX3				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.857948	66.01659	47.85613	0.0004
At most 1	0.538100	28.93689	29.79707	0.0626
At most 2	0.403021	14.26115	15.49471	0.0760
At most 3 *	0.209203	4.459577	3.841466	0.0347
Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

الملحق ( 2 )

Date: 10/13/20 Time: 00:08				
Sample (adjusted): 2008S2 2017S2				
Included observations: 19 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLOGX1 DLOGX2 DLOGX3				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.820917	43.21165	29.79707	0.0008
At most 1	0.270763	10.53341	15.49471	0.2419
At most 2 *	0.212296	4.534031	3.841466	0.0332
Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

( 3 ) الملحق

Date: 10/13/20 Time: 00:10				
Sample (adjusted): 2008S2 2017S2				
Included observations: 19 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLOGY3 DLOGX1 DLOGX2 DLOGX3				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.893826	71.47532	47.85613	0.0001
At most 1	0.550823	28.86441	29.79707	0.0638
At most 2	0.385897	13.65800	15.49471	0.0928
At most 3 *	0.206459	4.393741	3.841466	0.0361
Trace test indicates 1 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				

( 4 ) الملحق

Date: 10/13/20 Time: 00:11				
Sample (adjusted): 2008S2 2017S2				
Included observations: 19 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DLOGY4 DLOGX1 DLOGX2 DLOGX3				
Lags interval (in first differences): 1 to 1				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.918277	78.30859	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.615345	30.72469	29.79707	0.0390
At most 2	0.332186	12.57191	15.49471	0.1315
At most 3 *	0.227354	4.900749	3.841466	0.0268
Trace test indicates 2 cointegratingeqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				